المصدر: السفير
التاريخ : ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٥

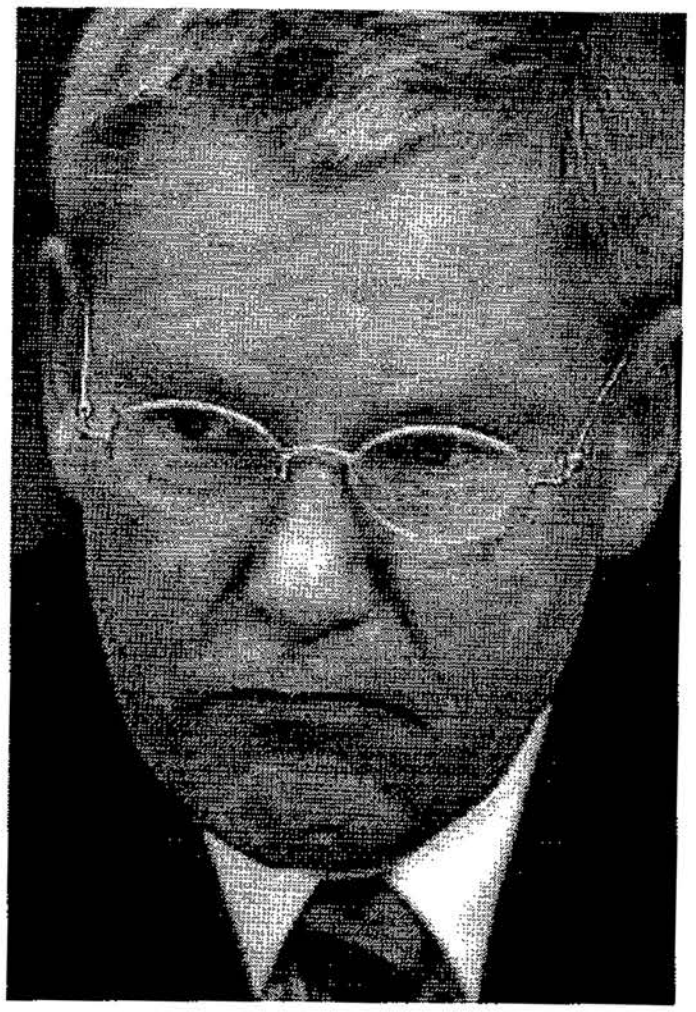

ميليس خلال مؤتمره الصحافي بعد جلسة مجلس الأمن أمس (أ ب

في الآتي الكلمة التي ألقاها رئيس لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة في جريمة اغتيال رفيق الحريري، ديتليف ميليس، أمام اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25 تشرين الثاني 2005:

«سيدي رئيس المجلس، إن الهجوم الذي أودى في الرابع عشر من شباط من العام 2005 بحياة رفيق الحريري و22 آخرين، كان علامة بارزة في تاريخ لبنان. لقد كان مأساة جاءت والبلاد على وشك مداواة جراح الحرب الأهلية. اسمحوا لي أولاً أن أذكر بكل مآسي العائلات المنكوبة.

في السابع من أبريل عام 2005 تبنى مجلس الأمن القرار 1559، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة صممت كي تكون آلية داعمة للقضاء اللبناني وللسلطات الأمنية اللبنانية للتحقيق في عملية اغتيال رفيق الحريري.

وقبل التطرق للتفاصيل الخاصة بهذه التجربة الفريدة غير المسبوقة وفق معايير الأمم المتحدة، أود أن أعبر عن جزيل الشكر للأمين العام للأمم المتحدة ولأعضاء مجلس الأمن الذين أظهروا لي ولفريقي، من خلال تعييني، الثقة التي استمدوها خلال الخمسة أشهر التي أمضيتها في لبنان والتي كانت مصدرا عظيما للتشجيع. شكري العميق موجه أيضاً للشعب اللبناني وللحكومة اللبنانية لدعمهما الذي لم يهتز ولثقتهما بي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أصبحت لجنة التحقيق التي تشكلت بموافقة كاملة من حكومة لبنان قادرة على العمل في السادس عشر من حزيران عام 2005. وتمسكا بروح ونص القرار 1559 وقعت اللجنة مع حكومة لبنان على اتفاقية تفاهم تحدد نماذج التعاون بين الطرفين. وبعد أن وضعتا إطار العمل والتعاون في وقت مبكر، استطاعت لجنة التحقيق أن تمضي قدما في تحقيقاتها، وكانت لجنة تقصي الحقائق الأولية بقيادة فيتزجيرالد مصدرا عظيما للمعلومات في المراحل الأولى من عملنا. وبالإضافة لذلك اعتمدنا إلى حد كبير على الوثائق اللبنانية ذات ال8 آلاف صفحة التي تحدثت عن القضية، واستطعنا أن نصل إلى قائمة بالشهود المحتملين والمشتبه بهم والتركيز على الأدلة التي يجب اتباعها. وقد عمل القضاء والسلطات اللبنانية جاهدة من أجل اتباع التحقيق والمضي فيه. وكانت هناك بعض المشاكل الخاصة بالثقة. وأظهرت سلطات الأمن اللبنانية مؤخرا مستوى كبيرا من المهنية، وقد ساعد هذا الدعم النشط للأمم المتحدة. وبدون شك فإن أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التغير الايجابي يعود إلى التخلص من القيود السابقة واستقالة العناصر الأمنية القديمة، وأيضا الدعم من المجتمع الدولي. كانت الشؤون اللبنانية مشجعة.

اقامت اللجنة روابط عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية، وكانت قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف. وقامت السلطات السياسية بترتيبات لتسهيل عملنا وإعطاء اللجنة الدعم المعنوي والمادي الذي تحتاج إليه. وعقدت السلطات القضائية معنا اجتماعات منتظمة لتحديث المعلومات، وأعطتنا أدلة جديدة وبيانات، وكانت هناك خطط موافق عليها بالنسبة للمراحل التالية من التحقيق، وقدمت قائمة بالشهود للسلطات اللبنانية لاستدعائهم للاستجواب. وقامت السلطات الأمنية بغارات وبحث، وهناك أمثلة كعمليات قوى الأمن الدولية التي تمت في 13 آب من أجل تفتيش منازل قادة أمنيين سابقين تم إلقاء القبض عليهم. ونظرا للدعم والانخراط النشط للسلطات اللبنانية، استطعنا أن نقوم بدمج عملنا سوية كما عبر عن ذلك مجلس الأمن في نيسان.

وثمة أهمية كبيرة للمساعدة التي قدمتها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأيضا منظمات دولية كالإنتربول، ودول أعضاء قدمت خبرات ساهمت لحد كبير في إلقاء الضوء على مجالات أساسية في التحقيق. وأود بالاصالة عن جميع أعضاء لجنة التحقيق أن اعبر لهم كلهم عن شكرنا العميق وامتناننا البالغ.

سيدي رئيس المجلس، في 19 تشرين الثاني من العام 2005، قمت برفع تقرير اللجنة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ونظام عملنا والخلاصات التي توصلنا إليها موجودة في الوثيقة الموضوعة أمامكم اليوم في هذه الجلسة الهامة في مجلس الأمن. وأنا لا أريد أن أثقلكم من خلال تكرار محتوى التقرير وتفصيلات أخرى، ولكن هناك بعض العناصر والحقائق التي أود أن أؤكد عليها في هذا الوقت:

على مدار 130 يوماً، قام 30 محققاً من 17 دولة باستجواب أكثر من 400 مشتبه به وشاهد، وراجعوا حوالي 6000 وثيقة، وقاموا بكتابة حوالي 1500 ورقة، وتم جمع مئات الأدلة، والبعض لا يزال في طور التحقيق. وتم التعرف على أدلة. ولكن نتيجة لأن هذه القضية هي معقدة، والتحقيق لا يمكن أن ينظر إليه على انه تم الانتهاء منه الآن، يجب تخصيص المزيد من الوقت للمزيد من التحقيق والنظر في الأدلة التي تبرز من جديد. وعلي أن القول انه من الطبيعي جدا أن قضية مثل هذه تحتاج للمزيد من الشهور إن لم يكن السنوات، من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أجل إعداد قضية للمحاكمة.

وقد طلبت الحكومة اللبنانية مؤخرا تمديد عمل اللجنة حتى الخامس عشر من كانون الأول، وتمت الموافقة على هذا التمديد. لم يتغير نظام عمل اللجنة، وسوف تحافظ على نفس مستوى التعاون مع السلطات اللبنانية وستعمل على تعزيزه قدر الإمكان.

ستعيد اللجنة استجواب عدد من الشهود، وستستجوب شهودا جددا أثناء سير التحقيق، وسوف تنهي فحصها للدليل المادي الذي حصلت عليه مؤخرا، وستحاول أن توفر للسلطات اللبنانية أية مساعدة فنية تتطلبها.

وتعتقد اللجنة أيضا أن هذا سيوفر للسلطات السورية فرصة إضافية من اجل إظهار تعاون ذي معنى وتوفير أي دليل ذي معنى يتعلق بالاغتيال. ولهذا السبب، فربما تود السلطات السورية أن تقوم من جانبها بالتحقيق في اغتيال الحريري بطريقة مفتوحة وشفافة، الأمر الذي سيمكن اللجنة من ملء الثغرات وامتلاك صورة واضحة عن منظمي الهجوم الإرهابي الذي حصل في 14 شباط والواقفين وراءه.

وكرئيس للجنة، أنا أيضا مسؤول عن سلامة وامن موظفي اللجنة. وبما أن اللجنة ستستمر في عملها حتى ال 15 من كانون الأول، فان سلامة وأمن أعضائها يجب أن يشكلا أولوية. ومنذ بدء أعمالها في لبنان، وبالإضافة إلى فريق الأمن التابع لها، فان قوات الأمن اللبنانية من الجيش والشرطة لعبت دورا أساسيا في ضمان حماية أعضاء الفريق ومقره. وقد قامت هذه القوات باتخاذ إجراءات أمنية استثنائية. لذا أود أن اشكرهم بالاصالة عن أعضاء اللجنة. ويجب أن اذكر أيضا انه رغم كل الإجراءات الاحترازية، فان مستوى المخاطرة عالٍ وسوف يزداد خاصة بعد إصدار التقرير. أود أيضا أن أضيف أن اللجنة تلقت عددا من التهديدات التي ينظر إليها فريق الأمن التابع للجنة على أنها ذات مصداقية.

وفي الختام اسمحوا لي أن اكرر أن العدد الكلي للمحققين الذين خدموا في اللجنة كان 30 جاؤوا من 17 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، وفريق الصياغة مكون من أعضاء يمثلون ثماني دول مختلفة. وكان من المهم بالنسبة لي أن أحافظ على توازن جغرافي في تشكيل الفريق لتعزيز مصداقية لجنة التحقيق.

وأخيرا، عندما يتم الانتهاء من التحقيق فان الأمر يعود للسلطات اللبنانية لتحديد المسار ومكان أية آلية قضائية يتم تشكيلها. وقد أظهر الجهازان القضائي والأمني اللبنانيان في الوقت ذاته إرادة جيدة، وعبرا عن قدرة جيدة للتعاون مع القضية، وهما يستفيدان حاليا من كل الدعم الفني الذي يوفر لهم المجتمع الدولي، إما ضمن اتفاقيات ثنائية أو عن طريق الأمم المتحدة.

وشكرا سيدي رئيس مجلس الأمن.

www.ethraadl.com